

عودة الحراك الاجتماعي تنذر بدخول تونس منعطفًا أكثر قتامة

الطبقة السياسية انزلت بالدولة إلى هاوية العبث الاجتماعي والاقتصادي بسبب صراعاتها المستمرة



هل من نهاية لنزيف تونس؟

وتجد هذه القراءة صدى لها في مختلف قراءات المتابعين للشأن التونسي، الذين سبق لهم أن توقعوا حدوث مثل هذه الاحتجاجات، وحدثوا من "ثورة ثانية"، أطلقوا عليها اسم "ثورة الفقراء والجياع"، ما لم تسارع السلطات التنفيذية إلى إجراء حزمة كبيرة من الإصلاحات العاجلة لمعالجة الأزمة، بما يستجيب لتطلعات الشعب.

وذهب النائب الصافي سعيد في مداخلة له خلال جلسة برلمانية إلى القول إن "من طرد بن علي وأسقطه هو الجيل الذي ترعرع في ظل نظامه ومن يقوم اليوم بالاحتجاج هو جيل الثورة وينبغي على البرلمان والحكومة الاستجابة لمطالبه".

وفيما اعتبر الصافي سعيد أن "الشعب لا يعجبه اليوم لا الرئيس ولا المجلس ولا الحكومة، ونحن ذاهبون إلى الظلام ومهددون بالانكسار"، ربط النائب منجي الرحوي الاحتجاجات بحالة الفقر والتهيشم وقال في مداخلة له خلال نفس الجلسة، إن "الأحداث الأخيرة هي نتاج للفقر وتجاهل أبناء الأحياء الشعبية والمناطق الداخلية لمطالبهم المشروعة في التشغيل والكرامة وتحقيق أبسط مقومات العيش الكريم".

وشدد على أن من يقف وراءها، "هو طرف واحد وهو الجوع والفقر والحرمان، وهو الطرف الذي وحدهم ودفعهم إلى التظاهر والاحتجاج بالليل والنهار"، داعياً في نفس الوقت إلى ضرورة "المشاركة فيها ودعمها وتاطيرها وتقديم ما يمكن تقديمه لها من أجل أن تصوب هذه الحركة الاحتجاجية مسار الثورة، بعد أن تم خلق مسارها".

أحياء ولاية (محافظة) أريانة غرب العاصمة من "الذين يتحركون في الظلام، ويُناجرون بفقر الشباب، وبؤسهم، هدفهم في ذلك بث الفوضى وليس تحقيق مطالب الشعب". ودعا المحتجين إلى "عدم التعرض لأي كان لا في ذاته ولا في عرضه ولا في ممتلكاته". مؤكداً على "حق الشعب في الشغل والحرية والكرامة الوطنية".

وبينما سعى ممثلو التحالف البرلماني الداعم للحكومة في بيانات صدرت عن مجلس شعوري حركة النهضة وحزب قلب تونس إلى اتهام المحتجين بإثارة الفوضى، والارتهاق لأجندات مشبوهة، سارعت المعارضة إلى اتهام الحكومة بـ"الفشل" في معالجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، والتي يُنظر إليها على أنها المحرك الرئيسي لهذه الاحتجاجات.

وعبر عن هذا الموقف، النائب زهير المغراوي، الأمين العام لحركة الشعب، حيث قال في تصريحات إن هذه الاحتجاجات لها ما يبررها بعد مرور عشر سنوات على الثورة دون أن تُحقق أهدافها في التنمية والتشغيل، وهو ما تؤكده أرقام عمليات سير الأراء التي تُبين أن جزءاً كبيراً من التونسيين لم تعد لديهم ثقة في العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

واعتبر أن الثورة في تونس قامت على استحقاقين كبيرين، سياسي واجتماعي، وقال إن "الاستحقاق السياسي اليوم مشوب بكل الشوائب، وكذلك أيضاً الاستحقاق الاجتماعي الذي لم يحقق منه أي شيء، لذلك فإن هذا الشباب الذي يتظاهر ويحتج يشعر بأنه بات خارج النظام".

غير أنه لم يُقنع المحتجين، لأن كلمته خلت من أي تعهدات أو إجراءات حكومية قادمة، واكتفى بالقول إن "الأزمة حقيقية والغضب مشروع وواجبنا تجاه استحقاقاتكم من تشغيل وتعليم وتكوين من أولوياتنا، بعيداً عن الشعارات والمزايدات التي ملئتم منها ومللنا منها مثلكم، ذلك أنه إذا كانت الحكومة قد ملّت الشعارات والمزايدات فإماذا يقول رجل الشارع العادي؟

وكان المشيخي قد وصف التحركات الاحتجاجية بأنها "غير بريئة"، لافتاً في كلمة ألقاها خلال اجتماع مع القيادات الأمنية العليا بوزارة الداخلية إلى أن "أعمال النهب والسرقة والاعتداءات على الممتلكات الخاصة والعامة لا تمت بصلة للتحركات الاحتجاجية، والتعبيرات السلمية التي يكفلها الدستور والتي نتفهمها وتعامل معها بالحوار الجاد والبحث عن الحلول الكفيلة بالاستجابة لتطلعات التونسيات والتونسيين".

أزمة حكم

قرأ مراقبون في كلمة المشيخي أن الدولة تعيش بأزمة حقيقية، وأن ذلك مقدمة لتهدئة الأوضاع مؤقتاً بما قد يُقلص من اتساع خارطة الاحتجاجات التي وصفت بأنها سابقة لم تعرف تونس مثلها حتى أثناء "الثورة" التي اطاحت بنظام الرئيس الراحل زين العابدين بن علي.

وأمام التطورات الأخيرة، حذر الرئيس قيس سعيد في كلمة توجه بها إلى شباب التقى بهم مساء الإثنين الماضي خلال زيارة قام بها إلى أكبر

ودفع هذا الخطاب، الأدميرال كمال العكروت، المستشار السابق للأمن القومي التونسي، إلى القول إن "ما لا يبشر بخير على خلفية الأحداث الأخيرة التي تعيش على وقعها البلاد، هو أن الطبقة السياسية المنتخبة أصبحت مُنفصلة تماماً عن الواقع التونسي".

وأشار في تدوينة نشرها على صفحته في فيسبوك إلى أنه "لم يرم من السياسيين من هو واع بأهمية الاستباق واتخاذ الإجراءات العملية الكفيلة بتهدئة الوضع، مُعتبراً أن "الاتمس من ذلك هو أن الواقع الوحيد الذي يهيم السياسييين رغم الوضع الاجتماعي والأمني والحوار والقبل للانفجار

في أي وقت، هو السباق على السلطة والمصالح الشخصية والحزبية الضيقة". ويُظهر الخطاب الذي اعتمده رئيس الحكومة، المشيخي، في كلمته التي توجه بها إلى الشعب في خامس يوم من الاحتجاجات عن عمق الأزمة في البلاد، فقد أعرب فيها عن تفهمه لأسباب الاحتجاجات، واصفاً غضب المحتجين بـ"المشروع"، وصوتهم بـ"المسموع".

يكشف المشهد التونسي في علاقته بالاحتجاجات الواسعة التي تعيش على وقعها غالبية مدن ولايات (محافظة) البلاد منذ عدة أيام، عن صور تشابكت عناصرها في استعادة مناخات التوتر بتكررات صاخبة قد تنوّعت عناوينها السياسية والاجتماعية، فراكتت أشدّ مشاعر الإحباط واليأس. وبدأت هذه التطورات تضغط بشكل لافت وسط غضب مُتصاعد لدى فئة الشباب المهمش، الذي فقد الأمل والثقة في الطبقة السياسية الحاكمة للبلاد طيلة العشرة الماضية، وهو ما ينذر بدخول البلاد منعطفًا أكثر قتامة.



التونس - تدفع الأحداث، التي عاشتها تونس مؤخراً رغم التشابه الكبير بينها وما شهدته البلاد قبل عشر سنوات، والتي أطلق عليها "ثورة الحرية والكرامة"، من حيث اعتماد المقاربة الأمنية للتصدي لها

انقسام الطبقة السياسية

صحيح أن غالبية القوى السياسية والحزبية تقول إن ما يجري على مستوى الشارع من حراك صاخب، عكسه منسوب غضب المحتجين الذين خرجوا إلى الشوارع في مدن وقرى 21 محافظة من أصل 24، لم يفاجئها، وكان مُتوقعا بالنظر إلى أن شهر يناير أصبح يتميز في تونس بكثرة الاضطرابات الأمنية والاحتجاجات الاجتماعية.

لكن الصحيح أيضاً هو أن هذه الطبقة السياسية، وفي مقدمتها حركة النهضة الإسلامية برئاسة راشد الغنوشي، انتابها الكثير من القلق الذي اقترب كثيراً من الارتباك والهلع اللذين ارتسما في بياناتها وردود أفعالها التي سعت فيها إلى إفراغ هذه الاحتجاجات من بعدها السياسي والاجتماعي، من خلال ربطها بحفنة من "المخربين والمخرفين الذين يسعون إلى الفوضى".

وبدا واضحاً أن تلك الطبقة السياسية بخطابها الإعلامي، وخياراتها الاقتصادية والاجتماعية، لم تستوعب بعد تطور المزاج الشعبي الذي بدأ يتبلور على قاعدة رفض الواقع الراهن الذي يتسم بأزمة عميقة تصعب بالبلاد، تجلت ملامحها في تزايد الخلافات والانقسامات السياسية والحزبية، وتدهور الأوضاع على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية.

هذه المرة، نحو منعطفات أخرى يصعب معها تحديد أبعادها وتداعياتها وذلك بالنظر إلى سرعة انتشار الاحتجاجات وتوسع رقعتها على طول خارطة البلاد. ولا يُستبعد معها أن تخلق المنعطفات المرتقبة عن معادلات جديدة، مقاربات اقتصادية واجتماعية مُغايرة، لتلك التي سادت خلال العشرة الماضية، لاسيما وأن هذه الاحتجاجات التي استمرت بالعنف، وبالغضب كذلك في أحيان كثيرة، فرضت إيقافها على الرئاسات الثلاث، ومختلف الأحزاب والمنظمات الوطنية والفاعلين السياسيين.



الطبقة السياسية المنتخبة منفصلة تماماً عن الواقع التونسي

وخرج المئات من الشباب الغاضبين إلى الشوارع، في تحركات احتجاجية رفَعوا خلالها شعارات من قبيل "لا خوف ولا رعب الشارع ملك الشعب"، وأخرى مُنددة بالتهيشم، والإقصاء، وغياب التنمية والتشغيل، وكذلك أيضاً الحكومة برئاسة هشام المشيخي، ومختلف المكونات الحزبية، وخاصة منها تلك التي تُشكل حزاماً سياسياً وبرلمانياً للحكومة. وواجهت السلطات الاحتجاجات

بالقنابل المسيلة للدموع، وبشن حملة تم خلالها اعتقال أكثر من 600 محتج في أنحاء البلاد، بحسب الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية، خالد الحيواني، الذي لم يتردد في وصف المحتجين

بـ"المشايخين والمخريجين" الذين قال إن "أعمارهم تتراوح بين 15 و25 عاماً".

وقد تم الدفع بوحدة عسكرية انتشرت في شوارع عدد من مدن أربع ولايات (محافظة)، وهي



«اتفاقيات أبراهام» نقطة تحول في استخدام المُسيرات بالشرق الأوسط

«اتفاقيات أبراهام» من خلال جهود الاتصال والمراقبة، مع وضع خط أساس ظرفي مشترك لمناقشتهم.



أساف أوريون
استبدال مهام المراقبة
الحالية سيسيز هيكل
السلام الإقليمي

ومنذ عدة سنوات تركزت مراقبة الوضع في سيناء وبشكل متزايد على الوسائل الجوية لتلك القوة وبشكل خاص 8 مروحيات عسكرية أميركية من طراز "يو.إتش 60 بلاك هوك"، وطائرة حربية أميركية من طراز "بيتش كرافت سي 12 هورون" وطائرة شحن من طراز "كاسا سي 295 أم" من إيرباص تابعة لسلاح الجو التشيكي.

وفي ظل إدارة الرئيس جو بايدن، يرجح أوريون أن يواصل البنتاغون إعادة تحديد معالم الوضع العسكري إقليمية في مقدمتها إيران، ولذلك تظل "القوة متعددة الجنسيات والمراقبون" ذات أهمية كالية لبناء الثقة بين أطراف

ومع تقدم مقاتلي داعش باتجاه الغرب، سعى الجيش المصري إلى تعزيز قنوة السويس وتطهير جميع القرى التي تم الاستيلاء عليها ومطاردة فلول التنظيم وهمد أوكارهم. ويُفترض أن الحكومة الإسرائيلية وافقت على هذا الوجود العسكري المصري المتنامي، والذي يتجاوز بكثير قيود الانتشار في سيناء المنصوص عليها في معاهدة السلام لعام 1979.

ورغم التعاون غير المسبوق الذي اتسمت به العلاقات الأمنية الثنائية الأخيرة، إلا أن بعض قدامى المخابرات الإسرائيلية يخشون من أن الحشد العسكري المصري في سيناء يعكس هدفاً طويل المدى يتمثل في الاستعداد لحرب مستقبلية مع إسرائيل.

وتبقى هذه الفرضية مستبعدة بالنسبة إلى بعض المحللين بالنظر إلى المستجدات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط والرامية إلى حشد كافة الجهود للتقليص قدر المستطاع من التوترات، والتركيز على مواجهة قوى إقليمية في مقدمتها إيران، ولذلك تظل "القوة متعددة الجنسيات والمراقبون" ذات أهمية كالية لبناء الثقة بين أطراف

وكان تنظيم داعش المتطرف قد صعد من حدة تحديه للقاهرة في شمال سيناء، وشهد منتصف يوليو الماضي هجوماً ضد معسكر للجيش المصري أسفر عن سقوط العشرات من الضحايا. وبعد ذلك استولى الجهاديون على خمس قرى في منطقة بئر العبد لعدة أشهر، وتسببوا بتشريد الآلاف من السكان وصدوا محاولات الجيش لطردهم.



وسيلة إستراتيجية لتغيير قواعد الاشتباك

المستقبلية أو الاستفادة من الفرص الجديدة التي توفرها.

ولدى الرئيس السابق للقسم الاستراتيجي في مديرية التخطيط في هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي سبب وجيه، على ما يبدو، يدفعه لطرح تلك الرؤية، ويتعلق بالأساس بمواجهة التهديدات الصادرة عن الجماعات المتطرفة التي استطاعت أن تمتلك أدوات حربية غير مالوفة من أجل البقاء.

اليمينة المدعومة من إيران، تحتاج إلى نظرة مستقبلية تكون الكفاءة في التصدي لها العنوان الأهم.

وكانت قيادة وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) قد أثار في فبراير الماضي إمكانية إنهاء المشاركة العسكرية في "القوة متعددة الجنسيات والمراقبون" وهي بعثة حفظ السلام الأساسية في شبه جزيرة سيناء، لكن الحديث توقف عن هذا الخطأ الذي قد يكون جسيماً ولاسيما بعد إنهاء فترة خدمة رابعه الرئيسي وزير الدفاع مارك إسبر في نوفمبر الماضي.

ويرى خبراء عسكريون بمن فيهم أساف أوريون زميل رؤوفين الدولي في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، أن استبدال مهام المراقبة المأهولة بطائرات مسيرة ودعوة دول الخليج للمشاركة في ذلك المجهود من شأنه أن يساعد على تحسين الأمن وتقليل العبء والمخاطر الأميركية وتقليص التكاليف وتعزيز هيكل السلام الإقليمي.

ويعتقد أوريون أن التطورات في البيئة الإستراتيجية لـ"القوة متعددة الجنسيات والمراقبون" تستحق إعادة النظر، سواء لمواجهة التهديدات

لندن - تدفع «اتفاقيات أبراهام» نحو بلورة رؤية جديدة لمواجهة التهديدات من خلال التعاون المزمع مع إسرائيل والتي قد تجعل دول المنطقة قوى مؤثرة وفاعلة. لكن يبدو أن إعطاء معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية نفساً جديداً مع تفعيل دور الطائرات المسيرة فوق شبه جزيرة سيناء، سيساعد على إرساء معاهدة جديدة للسلام في الشرق الأوسط.

ويشكل اتساع استخدام الطائرات المسيرة في النزاعات، لاسيما إذا ما تعلق الأمر بما يحدث في الشرق الأوسط بالنظر إلى المتغيرات الجيوسياسية عقب اتفاقيات التطبيع الأخيرة، نقطة تحول لافتة في إستراتيجيات الحروب الحديثة بشكل عام والحروب الجوية بشكل خاص من أجل تعزيز مستويات حفظ السلام في المنطقة.

وأثبت استخدام ذلك النوع من الأسلحة من قبل القوات الحكومية بالمنطقة وبمساعدة حليفتها الإستراتيجية الولايات المتحدة، أن خطط مواجهة التهديدات التي تنطوي عليها وخاصة عند استخدامها من الجماعات الجهادية والخارجة عن القانون مثل جماعة الحوثي